العدد (1890) السنة الثامنة - الخميس (26) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

المفاوضات مع حكومة عبد السلام عارف، وعلى أثرها حدثت خلافات داخل الحزب أدت إلى انشقاقنا عنه، وبعد اعلان اتفاقية الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ والذي منح فيه الكرد الحكم الذاتي، حاولنا في تلك الفترة أن نتوحد من جديد وبالفعل التقيت الزعيم الكبير الراحل مصطفى البارزاني وتوحدنا من جديد، لكن بعد إعلان اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران، انتهت الثورة الكردية وحل الحزب الديمقراطي الكردستاني في حينها، وقمنا بتأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في سوريا عام ١٩٧٦، وبعد عام من التأسيس، عدنا لمواصلة القتال في كردستان حتى سقوط الديكتاتورية.

مازلنا نعمل بعقلية المعارضة

■ فخامة الرئيس ولجتم عالم السياسة منذ عام ١٩٤٧، الى ماذا تعزو هذا الوضع السياسي المرتبك في ظل عدم تشكيل الحكومة، وغيرها من الأزمات خاصة وأن هناك من يقول أن بعض الموجودين داخل المشهد غير مؤهلين سياسيا لقيادة البلد؟

– من وجهة نظري أرى ان الخلل الأساسي يكمن في غياب التيار الديمقراطي العراقي الشعبي، فإذا ما عدنا الى ما قبل ثورة تموز ١٩٥٨ نجد أحزاباً عراقية ديمقراطية شاملة في كل البلاد، والاتجاهات الديمقراطية مختلفة وسائدة في عموم المجتمع، أما الآن فالأمور مختلفة، حيث لا وجود للتيار الديمقراطي الشامل والسائد بكل أنحاء العراق، وهذا برأيي الخلل الكبير، أما الخلل الآخر فسببه النظام الديكتاتوري السابق، حيث قام بتصفية القيادات والكوادر المقتدرة قيادياً وسياسياً من الأحزاب الإسلامية والديمقراطية، مما اضعف الحركة السياسية عموماً، وهناك أمر مهم جداً يجب علينا الالتفات إليه جميعاً وبمن فيهم أنا، ان تجربتنا في قيادة وإدارة أمور الدولة قليلة.. نعم لدينا تجارب في المعارضة والنضال ومقارعة الديكتاتورية ولكن ليست لدينا تجارب في العمل الحكومي وإدارة الدولة، لذا أقول نحن ما زلنا نعمل تحت تأثير عقلية المعارضة، وهناك خلل آخر لا يقل ضرراً على المشهد السياسي ويعلل الأسباب التي ذكرتها، وهي مسألة الانشقاقات التي حدثت داخل التحالفات والأحزاب نفسها، والمشكلة الأكبر أن هذه التحالفات التي جمعتها الانتخابات غير متجانسة فيما بينها والدليل على ذلك هو عدم قدرة التحالف الوطني على اختيار مرشح واحد لمنصب رئيس الوزراء، بل عدم اتفاقهم على آليات انتخاب المرشح، ففي المرة السابقة جرت انتخابات بين مرشحين اثنين هما عادل عبد المهدي والجعفري، وجاءت النتيجة بفارق صوت واحد لصالح الجعفري وكلف بتشكيل الحكومة وجاء الأستاذ المالكي كبديل عنه.

المشكلة في عدم الاتفاق على مرشح واحد

■ استبدال الجعفري بالمالكي كان بسبب اعتراض التحالف الكردستاني عليه؟

– ليس التحالف الكردستاني فقط، بل ان جميع الكتل تقريبا اعترضوا عليه وما أريد قوله ان التحالف الوطني الآن لديه أربعة مرشحين هم، المالكي، الجلبي، عادل عبد المهدي، والجعفري، وعدم اختيار مرشح هو أحد أسباب المشكلة الموجودة، وكذلك عدم الوصول الى فهم ومعرفة من هي القائمة الأكثر عدداً التي تكلف بتشكيل الحكومة، فالبعض يقول أن الكتلة النيابية الأكثر عدداً هي التي تكلف بتشكيلها والبعض الآخر فسرها ان الكتلة الانتخابية الأكثر عدداً هي التي من تقوم بذلك.

■ لكن المحكمة الدستورية حسمت الأمر؟

– المحكمة الدستورية حسمت الأمر وقالت أن الكتلة النيابية الأكثر عدداً هي التي تكلف بتشكيل الحكومة، ومع ذلك لم يتوصلوا الى اتفاق.. ولا ننسى ان هناك سبباً مهماً أعاق عملية تشكيل الحكومة وهو عدم حصول كتلة معينة على أكثرية تمكنها من تشكيلها.

■ التدخلات الخارجية ألم يكن لها دور في تشكيل الحكومة؟

– بكل تأكيد، التدخلات الخارجية لعبت دوراً كبيراً في عملية تشكيل الحكومة.

الورقة التي قدمها الأكراد قابلة للتفاوض

■ هل من الممكن توضيح الدور الذي لعبته التدخلات الخارجية؟

– هذا موضوع حساس جداً ولا أريد أن أدخل في تفاصيله.

■ من بين الكتل الموجودة من هو الأقرب لائتلاف الكتل الكردستانية؟

– الكتل الكردستانية لديها ورقة من تسعة عشر مطلباً وقامت بتقديمها الى جميع القوائم والكتل الأخرى وأية كتلة توافق على تلك الورقة هي المفضلة والقريبة منا والى الآن لم نتلق أي رد رسمي من أية جهة بشأن تلك الورقة.

■ تؤكدون في أول نقطة من ورقتكم على تطبيق بنود الدستور، ولكن ما جاء في بقية المطالب هو مخالف بالأساس للدستور؟

– أعطني مثالاً على ذلك.

■ النقطة التي تقول في حالة انسحاب الكرد من الحكومة تعتبر مستقيلة، فضلاً عن تحديد فترات زمنية لتنفيذ مواد؟

– لا تعد مثل تلك الأمور مخالفة للدستور وكل ما في الأمر هو بمثابة اتفاق (جنتل مان) بين القوى، وكذلك لا يوجد نص دستوري يمنع أية قائمة او كتلة من تقديم ورقة مقترحات.. نعم هناك بعض النقاط التي قد تختلف مع الدستور ومع ذلك نقول أن الورقة التي قدمها ائتلاف الكتل الكردستانية ليست بالورقة المقدسة غير القابلة للنقاش والدراسة والتفاوض مع القوائم الأخرى.

اعتماد مبدأ التوافق

■ يعني تلك المقترحات قابلة للنقاش والتفاوض وحتى إزالة البعض منها؟

– نعم.. قابلة للتداول والنقاش، فمن الممكن ان توافق كتلة معينة على (١٧) نقطة مثلاً، ولديها ملاحظة على النقطة الخاصة باعتبار الحكومة مستقيلة في حالة انسحابنا منها.

■ مطالبتكم بأمانة رئاسة الوزراء هل هي دستورية؟

– النقاط الأساسية في الورقة هي احترام الدستور، لأن العديد من القوى السياسية لا تعترف به، ثم تطبيق المادة (١٤٠)، الشراكة في الحكم، اعتماد مبدأ التوافق وأية نقطة نجدها مخالفة للدستور من الممكن حذفها او تعديلها، وكما قلت لكم انها ليست بالمقدسة وما هي إلا مقترحات قابلة للنقاش والتفاوض.

■ الدستور الإيطالي صدر عام ١٩٤٧، بعض مواده لم تطبق إلا في عام ١٩٧١ والسبب في ذلك أن بعض المواد لو طبقت مع صدور الدستور لأدت الى تقسيم البلد وورقتكم حددت تطبيق المادة (١٤٠) خلال عامين، أليس من الممكن تأجيلها لحين استقرار البلد وجلاء الأزمات عنه؟

– الهدف من التحديد الزمني لكوننا مررنا بتجربة سابقة، فالمادة(١٤٠) مرت عليها خمس سنوات ولم تطبق لحد الآن، لذا جاء التحديد الزمني لغرض الاستعجال في تطبيقها، وإذا ما تطلب الأمر تمديد تلك الفترة فلن تنقلب الدنيا، وبالإضافة إلى الاستعجال في تنفيذها، جاءت الفقرة في ورقة المقترحات بمثابة الرد على الأصوات التي تقول في حالة عدم تطبيق المادة(١٤٠) تعتبر ملغاة، وجميع النقاط المذكورة في الورقة قابلة للنقاش والحوار والتفاوض.

نسعى لتسهيل الأمور لا لتعقيدها

■ هناك من يقول أن ائتلاف الكتل الكردستانية، استغل الخلافات الدائرة بين القوائم المتنافسة، وقدم هذه الورقة التي وصفت بذات السقوف العالية المطالب؟

> **أقولها بصراحة، أن بعض القوى التي تتشكل منها القائمة العراقية أبعد من الاتفاق معنا، لكن الوفاق الوطني الذي يقوده الاستاذ إياد علاوي هو الأقرب إلينا من تشكيلات تلك القائمة، لكونها ترفض تطبيق المادة(١٤٠)، ولا تعترف بحقوق البيشمركة، وكذلك المطالب الكردية الأخرى**

– هذا غير صحيح، نحن نسعى دائماً لتسهيل الأمور، وليس لتعقيدها، وهذا أمر واضح وجلي للجميع.

■ لكن هذه الورقة قد تكون عائقاً إضافياً في عملية تشكيل الحكومة؟

– الورقة لن تعطل عملية تشكيل الحكومة. وإنما ما يعوق تشكيلها اختيار رئيس الوزراء، فإذا ما تم الاتفاق على تسميته، سيتم الاتفاق على النقاط الأخرى.

ما خصص لنا في الموازنة أقل مما كنا نحصل عليه في عهد الدكتاتور

■ من ضمن مقترحاتكم الـ(١٩) هو المطالبة بتمويل وتسليح قوات البيشمركة كجزء من منظومة الدفاع الوطني، هل تجدون الموازنة المخصصة للإقليم غير كافية؟

– هناك اتفاق مسبق موجود ما بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، يقضي بجعل قوات البيشمركة ضمن منظومة الدفاع العراقية، وبالتالي سيكون تجهيزها من الموازنة العامة. لكن إذا كانت البيشمركة منفصلة عن منظومة الدفاع الوطني ومخصصة لحماية الإقليم فقط، حينها سيكون الامر مختلفاً ويصرف عليها من موازنة الإقليم، ولكنها عندما تكون تابعة للقوات المسلحة العراقية وتحت إمرتها وتقوم بتكليفها بالواجب في المناطق التي تريدها، فمن الطبيعي جداً أن يكون تمويلها وتسليحها من الموازنة العامة. وهنا أريد أن أبين مسألة مهمة، أن الحصة المقررة للكرد وفق قرار الأمم المتحدة في العهد الصدامي هي ١٣ ٪ من واردات النفط الإجمالية، وذلك المبلغ هو أكثر بكثير من الـ(١٧٪) المخصصة لنا من موازنة الدولة الآن، لأن نسبة الـ ١٣٪ تمثل المجموع الكلي لواردات النفط، ولكن نسبة الـ(١٧٪) التي تمنح للإقليم تعطى بعد استقطاع الاشياء العامة منها، مثل المبالغ المخصصة للقوات المسلحة، والمبالغ المقررة للعلاقات الخارجية، لذا نقول ما خصص لنا في الموازنة الآن هو أقل مما خصصته الأمم المتحدة للإقليم في العهد الصدامي. وبعد اتفاق الحكومة العراقية مع الأميركان على تدريب قوات البيشمركة كجزء من منظومة الدفاع العراقية لابد أن تتكفل الحكومة بتمويل وتسليح تلك القوات.

الكتل الكبيرة تمتنع عن حضور جلسات البرلمان

■ برأيكم متى ستحل عقدة منصب رئيس الوزراء ونشهد تشكيل حكومتنا الجديدة؟

– لا يتحقق الأمر إلا بتفعيل المسيرة الدستورية، وذلك من خلال اجتماع مجلس النواب الحالي، ليقوم بانتخاب رئيس له ثم انتخاب رئيس للجمهورية وبدوره يباشر عمله مع القوائم الفائزة لغرض تشكيل الحكومة.

■ هل سنرى هذا المشهد قريباً؟

– لا اعرف.. لأن الكتل الكبيرة لا توافق على عقد جلسات البرلمان. وذلك من خلال امتناعها عن حضور الجلسات، وفي حالة عدم حضورها لا يتحقق النصاب.

■ أليس هناك سقف زمني يحدد جلسة انتخاب البرلمان؟

– قانونياً توجد مواد تحدد ذلك، ولكن عملياً لم تطبق.

■ هذا يعني أن الدستور مخترق الآن؟

– بتقديراتي أن تأجيل جلسات البرلمان هو مخالفة دستورية. وكان من المفترض أن يواصل مجلس النواب اجتماعاته وينتخب رئيسه، من الممكن تأجيل انتخابات المناصب الأخرى، لكن عدم عقد الاجتماع الأولي للبرلمان وانتخاب رئيس له أمر مخالف للدستور.

الأقرب إلى توجهاتنا دولة القانون

■ كيف تنظرون إلى المفاوضات الجارية مع القائمة العراقية، من أطراف داخل التحالف الوطني، وهل تجدونها ستتمخض عن شيء؟

– برأيي أن التحالف الوطني لا يمكن أن يتفق مع القائمة العراقية، وذلك بسبب عدم تنازل التحالف عن منصب رئاسة الوزراء لصالح القائمة العراقية، ولايتم التحالف بينهما إلا في حالة تنازل العراقية عن ذلك المنصب لهم، لكن العقدة تكمن في تمسك الاثنين به، وباعتقادي حتى الصدريين غير مستعدين بالنتيجة النهائية لاعطاء القائمة العراقية منصب رئاسة الوزراء.

■ ائتلاف الكتل الكردستانية هل يميل الى التحالف مع القائمة العراقية أم مع دولة القانون؟

– أقولها بصراحة، أن بعض القوى التي تتشكل منها القائمة العراقية أبعد من الاتفاق معنا، لكن الوفاق الوطني الذي يقوده الاستاذ إياد علاوي هو الأقرب إلينا من تشكيلات تلك القائمة، لكونها ترفض تطبيق المادة(١٤٠)، ولا تعترف بحقوق البيشمركة، وكذلك المطالب الكردية الأخرى، لذا نجدها بعيدة في توجهاتها عنا أما بالنسبة لدولة القانون فهي الأقرب بتوجهاتها لنا كما صرح لكم الدكتور روز نوري شاويس الذي يترأس الوفد الكردي المفاوض، وأنا اصرح برأيه كونه هو صاحب الصلاحية في التصريح بهذا الشأن، أما أنا الآن أمثل الشعب العراقي كرئيس للجمهورية وأقف على مسافة واحدة من جميع القوائم المتنافسة، نعم في قلبي رغبة اتجاه هذه القائمة أو ذلك الشخص، لكني لا أقولها.

لا مؤتمر على شاكلة مؤتمر الطائف

■ لكن المتابع يرى أن هناك ميلاً من فخامتكم باتجاه المالكي؟

– الميل شيء والحقيقة شيء آخر، وأنا لم أصرح علناً بتأييدي للمالكي، وما قلته بالتحديد"لا خط أحمر على المالكي". نعم في قلبي هناك شخصية مفضلة ولكن لم أعلن عنها، وحتى القائمة العراقية والصدريون يعتقدون بأني أفضل المالكي، لكني لم اعلن ذلك حتى الآن.

■ تحدث الآن تحركات ومفاوضات بين وفود من القوائم المتنافسة داخل عواصم عربية وإقليمية بشأن تشكيل الحكومة. هل سنشهد مؤتمراً على شاكلة مؤتمر الطائف الذي شكل الحكومة اللبنانية لتشكيل حكومتنا؟

– باعتقادي تلك الحوارات والمفاوضات مفيدة جداً سواء أكانت داخل العراق أم خارجه، لكنها لم تصل إلى مرحلة مؤتمر على شاكلة مؤتمر الطائف لتشكيل الحكومة، وكل ما يطرح الآن هو لتنقية الأجواء بين الكتل، فمثلاً ما صرح به الأخ بهاء الأعرجي أخيراً بشأن عدم اعتراض الكتلة الصدرية على ترشيح المالكي في حالة تعهده بعدم ممارسة نفس الأداء الحكومي السابق، يعد هذا الأمر جيداً وجديداً، لأن المالكي كان قبل ايام بالنسبة لهم خطاً أحمر.

السيناريو الأميركي

■ الأميركان نفذوا وعودهم بالانسحاب، أين دورهم في تشكيل الحكومة، وهناك تسريبات متداولة بين وسائل الاعلام وتصريحات من بعض المسؤولين ان السيناريو الاميركي يفضل بقاء المالكي بمنصب رئاسة الوزراء وفخامتكم لرئاسة الجمهورية والمجلس السياسي والبرلمان للاستاذ إياد علاوي ما صحة تلك الانباء؟

– هذه تصريحات سمعناها من خلال وسائل الاعلام وما يصل إلينا من تسريبات من بعض الاوساط السياسية من خلال اجتماعات بين الوفود الاميركية والعراقية تشير الى ذلك، هذا ما سمعناه.

■ لكن الدستور لم يكفل بمواده وجود ما يسمى بالمجلس السياسي؟

– من الممكن تشريع قانون جديد لهذا المجلس، وتثبت في بنوده صلاحيات ذلك المجلس مع توضيح خارطة عمله ومسؤولياته، وما دمنا نحن في بدايات تأسيس الدولة العراقية الجديدة، سنحتاج إلى أكثر من مؤسسة حديثة، وبالتالي نحتاج إلى قوانين وتشريعات تكفل وجودها.

الوفد المفاوض صاحب القرار

■ إذا ارتبط أمر صيرورة الحكومة وتشكيلها بتنازل الأكراد عن مطلبهم برئاسة الجمهورية، هلى ستتنازلون عن المنصب؟

– هذ السؤال يجب أن يوجه إلى ائتلاف الكتل الكردستانية، لأني ذكرت لك، أنا الآن لا أمثل تلك القوى، وأمارس عملي كرئيس لجمهورية العراق، والوفد المفاوض هو صاحب القرار في هذا الشأن.

■ بالتزامن مع انسحاب القوات الأميركية ظهرت تصريحات لقادة عسكريين عراقيين تقول ان الجيش العراقي غير قادر على حماية الحدود؟

– لدينا هنا سؤالان مهمان، أولهما هل أن الجيش العراقي قادر على حماية البلد من العدوان الخارجي؟ باعتقادي أنه غير قادر، وثانيهما هل أن الجيش قادر على حفظ الأمن الداخلي للبلد؟ فأعتقد أنه قادر.

سنقاوم أي عدوان خارجي

■ لكن هناك تصاعداً ملحوظاً في العمليات الإرهابية فأين قدرته في الحفاظ على الأمن الداخلي؟

– العمليات الإرهابية موجودة في الكثير من البلدان ومستمرة، ولاحظ ذلك في باكستان والجزائر، واليمن وغيرها من الدول.

■ تعتقدون أن هناك جهات سياسية تقف وراء ذلك التصعيد الأمني؟

– نعم أعتقد ذلك، ولو تشكلت حكومة وحدة وطنية حقيقية، حكومة شراكة وطنية، من الممكن القضاء على جميع تلك الأعمال، فالقضاء على الإرهاب يكمن في تشكيل حكومة شراكة وطنية تتولى وتتحمل مسؤولية فرض الأمن والاستقرار في البلد.

■ ولكن من يحمي الحدود؟

– حدودنا تحميها الأمم المتحدة وأميركا، وما أقصده بحماية الحدود هو وجود نوعين، فإذا ما كان هناك تجاوز أو تسلل فهذا الأمر يقع ضمن مسؤوليات الحكومة، أما إذا كان هناك هجوم خارجي، فنحن لا نمتلك القوات النظامية الكافية لصد ذلك الهجوم، لكن لدينا القدرة على مواجهة ذلك العدوان بالتصدي له على شاكلة حرب الأنصار، نعم باستطاعتنا تحشيد قوى ضخمة من العرب والكرد ومن الشيعة والسنة، ومن خلال تلك القوى نستطيع التصدي للعدوان الخارجي ومقاومته لعشرات السنين، فنحن لا نستهين بقوات البيشمركة وقوات بدر والقوى الأخرى، وكلهم سيجتمعون للدفاع عن الوطن، فضلاً عن بقية العراقيين الذين سيتطوعون حتماً لمقاتلة ومقاومة أي عدوان، بالإضافة إلى القوى العسكرية والأمنية الموجودة حالياً، ويبقى الأمر الأهم هو الإسراع في عملية تشكيل حكومة وحدة وطنية وشراكة وطنية، لأن تشكيلها يمنع دول الجوار من التدخل في شؤون البلد كما يحدث الآن.

القصف الإيراني للإقليم انتهاك للسيادة

■ المعروف عن فخامتكم انكم تمتلكون علاقة طيبة مع إيران، ألم تستثمر تلك العلاقة، بإيقاف قصفهم المتكرر على أراضي الإقليم، وما يحز في نفوس العراقيين، أن فخامتكم كان في زيارة لطهران وبوجودك هناك واصلوا عمليات القصف، لماذا هذا الإيغال بالقصف وانتهاك السيادة العراقية؟

– أنا علاقاتي طيبة حتى مع تركيا، وأقولها بصراحة إن إيران تقول أن هناك مناطق في كردستان العراق أصبحت ملجأ وقواعد لمجموعات مسلحة تقوم بعمليات قتل داخل إيران ومن ثم يعودون إلى تلك المناطق، التي تقوم إيران بقصفها.

وقالوا لنا أيضاً، إذا كنتم قادرين على منع تلك العمليات فسنتوقف عن القصف، ونحن لدينا معارضة إيرانية موجودة في السليمانية وكويسنجق وأربيل، لكنها لا تقوم بأعمال تخريبية داخل الأراضي الإيرانية لذا تجدها بعيدة عن عمليات القصف، لكن حين تسألني هل هذا القصف مشروع، أبداً هو غير شرعي لكونه اعتداء على سيادة العراق، ونحن نتمنى عليهم أن يعالجوا الأمر بطريقة أخرى، كالتعاون مع حكومة الإقليم لاقناع تلك المجاميع بوقف القتال مع إيران مثلما استطاعت حكومة الإقليم إقناع البكا (حزب العمال الكردستاني) بوقف القتال مع تركيا.

تركيا متعاونة بشأن المياه عكس إيران

■ تستطيع القول الآن لإيران مبرراتها في مسألة قصف الإقليم، لكن ما هي مبرراتها في قطع المياه عنا، والذي ساهم في تجفيف الأهوار وارتفاع نسبة الملوحة في شط العرب وبقية الروافد المائية الأخرى؟

– لا يمتلكون أية مبررات في هذا الشأن، وهم يقولون دائماً نحن مستعدون للتعاون وتشكيل لجان لمناقشة الأمر، ولكن لم نصل الى شيء، وبرأيي ليس لديهم الحق في قطع المياه عنا فهذه انهار دولية وللعراق حقه في أخذ حصته من تلك المياه، تحدثنا معهم كثيراً ولكن بالنتيجة النهائية لم يتغير موقفهم على العكس من تركيا.. تركيا الآن متعاونة جداً في مسألة المياه وتفتح لنا بقدر ما نحتاجه، لكن إيران قطعت المياه عن شط العرب وساهمت في تجفيف الكثير من المسطحات المائية.

■ ألم تتدخل الأمم المتحدة لمعالجة هذه المشكلة؟

– العراق لم يطالب الأمم المتحدة بالتدخل، ولم يشتك من إيران أو تركيا بمسألة قطع المياه.

■ لماذا لا يشتكي العراق؟

– إيماناً منه بحل المشكلة عن طريق المفاوضات الثنائية، وليس بتصعيد الخلافات.

> **النقطة الأخرى التي يجب أن يدركها ويفهمها الجميع، أن ٩٠٪ من الكرد صوتوا لجانب الدستور العراقي الذي ينص على أن العراق دولة واحدة مستقلة فلا مبرر لتلك المخاوف أو القلق من هذا الجانب، لأن العاقل الكردي لا يفكر بالانفصال**

■ مرت الآن سبع سنوات وقضية المياه تسير باتجاه الأسوأ، فما الذي جنيناه من تلك المفاوضات؟

– الأمر ليس بهذا الشكل، فالآن كان معي وزير الموارد المائية وعرفت منه ان الجارة تركيا تزودنا بالمياه بقدر ما تتطلبه حاجة البلد، وهذا يعني أن المفاوضات والحلول الودية أتت ثمارها مع تركيا، ومن الممكن أيضاً ان يتحقق الأمر ذاته مع الجارة إيران.

٩٠٪ من الكرد صوتوا لوحدة العراق

■ فخامة الرئيس أين تجدون الحل في قضية كركوك؟

– حل قضية كركوك هو بتطبيق المادة (١٤٠) من الدستور، فإجراء عملية التطبيع وإعادة كركوك إلى حدودها القديمة، ثم تليها عملية الإحصاء ومن بعدها الاستفتاء، وفي الوقت نفسه إجراء حوار مع جميع مكونات كركوك للتفاهم على حل يرضي جميع أبناء كركوك.

■ هناك مخاوف لدى البعض انه في حالة ضم كركوك للإقليم سيعلن الأكراد الانفصال؟

– لماذا الانفصال؟.. هذا خطأ كبير وهنا لابد من توضيح بعض النقاط، ان كمية النفط الموجودة حالياً في الإقليم هي أكثر بعشرين مرة من النفط الموجود في كركوك الذي هو على وشك ان يجف، فيما النفط الموجود في الإقليم غير مستثمر ومن الممكن استثمار الحقول هناك لمئة سنة مقبلة، وهذا يعني بأننا لسنا بحاجة لكركوك من أجل النفط كما يتصور البعض، والنقطة الأخرى التي يجب أن يدركها ويفهمها الجميع، أن ٩٠٪ من الكرد صوتوا لجانب الدستور العراقي الذي ينص على أن العراق دولة واحدة مستقلة فلا مبرر لتلك المخاوف أو القلق من هذا الجانب، لأن العاقل الكردي لا يفكر بالانفصال.

هذه مبالغة ولا وجود لعمليات تهريب النفط

■ ما دمتم تحدثتم عن النفط ما حقيقة الاتهامات التي تقول أن هناك عمليات تهريب نفط من الإقليم إلى إيران؟

– هذه مبالغة، والأمر برمته غير صحيح، فالذي يباع علناً وباتفاق، والنفط المقصود هو ليس النفط الخام، وإنما هو الفضلات المتبقية منه بعد فرز المشتقات أو ما يسمى بـ(المازود) وهذه المادة كانت الحكومة العراقية تقوم باتلافها، لكن الآن هناك شركات تشتري هذه المادة وتبيعها إلى إيران علناً وبموافقات رسمية، وقد بين وزير النفط في حكومة الإقليم هذه المسألة أمام برلمان كردستان وأوضح الحقيقة لهم بالكامل.

■ لديكم قلق من انفراط عقد ائتلاف الكتل الكردستانية داخل قبة البرلمان فهل من الممكن حدوث ذلك؟

– من الممكن حدوث ذلك، فنحن لدينا قائمة التحالف الكردستاني، وقائمة التغيير، والإسلاميين، مع ملاحظة أن علاقتنا الآن جيدة مع التغيير، والاتحاد الوطني الكردستاني مع قائمة التغيير يسيران باتجاه علاقات إيجابية أفضل، وهناك حوارات صريحة وجدية. وكذلك بالنسبة لعلاقتنا مع الأحزاب الإسلامية جيدة جداً، ولكن قد يأتي يوم يتخذ فيه الإسلاميون موقفاً يختلف عن موقف القوى العلمانية الكردستانية، ولكن الآن لا توجد أية ملامح انفراط في عقد ائتلاف الكتل الكردستانية، ولكن في المستقبل قد يحدث ذلك.

القوى الشيعية مستقلة بقرارها

■ ما مدى التأثير الإيراني إذا ما قورن بالتأثير العربي في الشأن العراقي؟

– أنا هنا أسألك سؤالاً، إذا كان لإيران تأثير على الشيعة، فلماذا لم تؤثر على الكتل الشيعية بالاتفاق على مرشح واحد لهم؟ هذه مبالغات القصد منها تصوير الشيعة وكأنهم تابعون لإيران، ويرقصون على النغمة الإيرانية، مضت خمسة شهور ولم يتفقوا على مرشحهم، مما يعني أن تلك القوى مستقلة بقرارها، والدليل أن السيد مقتدى الصدر موجود في قم وهو من الرافضين لترشيح المالكي لرئاسة الوزراء. فأين التأثير الإيراني عليه؟ وينطبق الأمر كذلك على المجلس الأعلى الذي يرفض ترشيح المالكي. والذي يتصور أن جميع الشيعة هم تابعون لإيران فتصوره خاطئ.

■ وتأثير المحيط العربي على تشكيل الحكومة؟

– تأثيره محدود وليس كما يوصف من بعض الأطراف، ولو كان لهم تأثير كبير لتشكلت الحكومة.

■ ولكن هناك من يقول أن إيران والدول العربية لا يرغبان بتشكيل الحكومة؟

– أبداً، الاثنان يرغبان بتشكيل الحكومة وبأسرع وقت ممكن.

العرب يقفون على مسافة واحدة

■ لكن فخامتكم قلت في بداية الحوار أن التأثير الخارجي ساهم في عملية تأخير تشكيل الحكومة؟

– نعم قلت ذلك، ولكن ليس بالتأثير الحاسم والقاطع، وكذلك التأثير الإيراني موجود ولكن ليس بالحاسم والقاطع، فهناك فرق في التأثيرات، وانا شخصياً سمعت من جلالة الملك عبد الله خادم الحرمين الشريفين، وكان معي الأستاذ فخري كريم رئيس مؤسستكم. وقال لي بالحرف الواحد، نحن نقف على مسافة واحدة من الجميع، موضحاً أن: جميع الأسماء المطروحة هم أخوة لنا، ونفس الرأي سمعته من جلالة الملك عبد الله الثاني، ومن فخامتي الرئيسين حسني مبارك وبشار الأسد، وقالوا لنا جميعاً، أنتم في العراق اتفقوا على مرشحكم وستجدوننا أول المباركين لكم في تشكيل الحكومة.

■ لننتقل من السياسة، ونسأل رئيسنا عن آخر كتاب قرأه؟

– آخر كتاب قرأته هو مذكرات توفيق السويدي.

■ ما الأغاني التي تواظب على سماعها؟

– الأغاني العراقية القديمة، القبانجي، ناظم الغزالي، عفيفة اسكندر، سليمة باشا، زهور حسين، زكية جورج، أنا باختصار (دكه عتيكه).

سأبذل كل جهدي من أجل خدمة شعبي

■ في شباط عام ٢٠٠٧ نقلت إلى عمان أثر وعكة صحية نتمنى أن لا تتكرر، حينها وقف الشعب العراقي بدائرة القلق على سلامتكم، وأعتقد فخامتكم لمس ذلك الشعور الصادق، الآن وهذا الشعب يعيش وسط حزمة من الأمراض والأزمات ماذا تقول له وهو الذي ينظر إليك كمفتاح لباب العلاج؟

– للأمانة أقولها لك، لم تسعني الفرحة حينها لأني لم أتوقع هذا الاهتمام بي من قبل الشعب العراقي، وما أثلج صدري وخفف ألم الداء عني هو وصف آية الله العظمى سماحة السيد السيستاني دام ظله بأني صمام أمان البلد، وهذا الاهتمام من الشعب أعتبره شرفاً كبيراً لي، وثقتهم العالية جعلتني أشعر بأن جهودي في خدمة شعبي ووطني لم تذهب سدى. ومن ناحية أخرى هذا الحب والاهتمام، حملني مسؤولية كبيرة للسعي بجد في خدمة هذا الشعب الكريم الوفي، وأنا أقول لهم بأنني سأبذل كل جهدي من أجل إسعادهم وإنقاذهم من الأزمات التي يمرون بها.

> **أنا هنا أسألك سؤالاً، إذا كان لإيران تأثير على الشيعة، فلماذا لم تؤثر على الكتل الشيعية بالاتفاق على مرشح واحد لهم؟ هذه مبالغات القصد منها تصوير الشيعة وكأنهم تابعون لإيران، ويرقصون على النغمة الإيرانية، مضت خمسة شهور ولم يتفقوا على مرشحهم، مما يعني أن تلك القوى مستقلة بقرارها، والدليل أن السيد مقتدى الصدر موجود في قم وهو من الرافضين لترشيح المالكي لرئاسة الوزراء**

■ لدينا تجارب في المعارضة والنضال ومقارعة الديكتاتورية ولكن ليست لدينا تجارب في العمل الحكومي وإدارة الدولة، لذا أقول نحن ما زلنا نعمل تحت تأثير عقلية المعارضة

ضيف الخميس مع المحرر